

# خطاب صاحب الجلالة

# بمناسبة اجتماع المجلس الأعلى للقضاء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

معشر القضاة:

إن الكلمات التي فاه بها وزير العدل نيابة عنكم وعمن تمثلونهم وما شكرنا عليه من رعاية لشؤون القضاة والقضاء ليس ببدعة، إذ أننا ورثنا في خلايانا وفي دمنا من سلفنا الصالح العطف والحدب على القضاة ورجال القضاء، وذلك علما منا بأن مسؤولية الدولة تقتضي من الراعي أن يكون أولا راعياً عادلا واماماً عادلا، والعدل في هذا الباب يعني انه يجب على ملك البلاد أن يعين خير من يصدر الأحكام بإسمه من هو كفيل بأن يصدر تلك الأحكام دون شطط أو ظلم أو زيغ.

وإني مما أذكر من الدروس التي كنت اتلقاها بالمدرسة الملكية الدروس الثانوية لتاريخ المغرب، إنني درست تلك المسطرة القضائية التي كان قد اصدرها جدنا المنعم سيدي محمد بن عبد الله والتي احاط فيها بكل ما يمت إلى القضاء بقرابة سواء من ناحية العمق أو من ناحية الشكل أو من ناحية النصح أو من ناحية النصيحة الدينية وإنني لأذكر أنني عندما انتهيت من دراستي الثانوية ووقفت على باب الاختيار قبل مزاولتي الدراسة العليا سألني والدي المنعم رحمة الله: «ماذا تريد أن تدرس؟» وكنت إذ ذاك شغوفاً بالتاريخ والدراسات التاريخية، فأجبته: التاريخ! فقال لي رحمه الله: «آمرك أن تدرس القانون ذلك لأنك يمكنك أن تجد من يصلح لك البلاد من الناحية التقنية من طرق وصحة ومختبرات ولكن ليس في الامكان أن تجد غير نفسك للدفاع عن قانون بلادك وحقوق بلادك، لذلك أريدك وأريد منك بل أمرك أن تتبع الدراسات القانونية بالرباط..

ومن ثم فهمت معنى العطف الذي أولاه أجدادنا للقضاء والقضاة لا من الناحية المبدئية ولا حتى كذلك من الناحية الصناعية القانونية والفقهية، وصرت بعد ثلاثة أشهر مرت بكيفية صعبة شغوفاً بالقانون ودراسة القانون لذا حينما أكون بين رجال القانون سواء كانوا قضاة أم وزراء أم معنيين أشعر من الناحية الروحية بأنني وسط أسرة فكرية يسهل التعامل والتجاوب معها.

إنني أبرزت لكم مراراً وتكراراً المسؤولية العظمى الملقاة على عاتقكم بصفتكم قضاة بالمملكة المغربية، ولكن إذا نحن تعمقنا في دراسة العدالة نجد أنها ليست موقوفة عليكم وحدكم أنتم القضاة بل العدالة تكتسي صبغة متعددة وتكتسي أشكالا متعددة لأن هناك عدالة اجتماعية وعدالة اقتصادية ثم بعد ذلك عدالة قضائية، وهذا كله يمكننا أن نستوعبه وأن نستخلصه من توجيهاتنا الملكية التي أصدرناها في سنة 1965 حيث اننا قلنا إننا نريد لجميع المغاربة أن يكونوا كأسنان المشط، سواسية أمام خيرات البلاد، أمام الضمان الاجتماعي، أمام القانون، لذلك قررنا العمل بالليل والنهار حتى يمكننا أن نطبق تلك العدالة في الناحية الاقتصادية إننا نعمل بالليل والنهار في الحقل الفلاحي، وفي الحقل الصناعي حتى نعطي لكل مغربي تلك الفرصة الاسلامية، تلك الفرصة التاريخية التي تجعل اشتراكيتنا نحن المسلمين أحسن اشتراكية على أننا نريد أن نعطي لكل واحد من أبناء شعبنا

ومن أبناء الأسرة الاسلامية الفرصة لتلك الانطلاقة، نريد أن نعطيه فرصة النجاح لذلك نعمم التعليم فنعطيه فرصة النجاح فإذا هو نجح نفتح له أبواب العدالة الاجتماعية فنعطيه الفرصة لأن يخوض معركة الحياة سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام.

وحتى في القطاع العام نحاول دائماً أن نعطيه تلك الفرصة فرصة تلك الانطلاقة وقد جعلنا في تلك التوجيهات أن كل من يحمل شهادة متشابهة يمكنه بل له الحق بأن يتقاضى مثل ما يتقاضى حامل مثل تلك الشهادة، وله في الترقية وله في المناصب وله في كل الحقوق مثل الحقوق لمن يماثله، فيبقى ليتوج هذا كله العدالة القضائية.

نعم العدالة الاجتماعية والاقتصادية ليست مكتوبة وإذا كان لها مفهوم وكيان ولها اطار فإنه ليس لها مسطرة ولا شكليات والعدالة الاجتماعية كذلك. أما العدالة القضائية خيرها وشرهافهي أنها تقنن كل شيء وهي أنها تضع الشكل والعمق والتفسير لكل شيء، فإذا نحن أخطأنا في إعطاء المدلول للعدالة الاجتماعية والاقتصادية أمكننا أن نقوم اعوجاجنا في لحظة من الزمن قصيرة كانت أم طويلة، أما إذا نحن أخطأنا التفسير وأخطأنا التطبيق في العدالة القضائية شكلا أم عمقاً أم تفسيراً هدمنا الكيان لتلك العدالات المتسلسلة التي تبدأ بالعدالة الاقتصادية: حق كل أحد في الخبز ثم العدالة الاجتماعية حق كل أحد في أن يرتقي المنصب الذي هو موازي لما هو أهل له حق العدالة الادارية ذلك الهيكل كله يتهدم إذا لم يكن له أساس صحيح متين في العدالة القضائية التي تفسره وتعطيه مدلوله وتدخل في اشكاله وأعماقه ولا مرد لقضائها.

لذا سررت جداً بما سمعته صباح اليوم من خطاب السيد أحمد باحنيني الذي لم يكن خطاباً كما هو المعهود، بل كان درساً ومحاضرة قيمة فيما يخص روح التشريع وتفسير التشريع ومغربة التشريع فإذا فهم القاضي روح المشرع والدافع للمشرع في كل عمل قام به اجتماعيا واقتصادياً واداريا وقضائياً سهل عليه إذ ذاك أن ينظم القضاء وينظم في فكره وفي ذهنه ذلك التسلسل لتلك العدالات التي تبدأ في القمة بالعدالة الاقتصادية: حق العيش لكل أحد، وتنتهي في أسفلها في العدالة القضائية: ضمان ما أحرزه بفضل العدالة الاقتصادية ضمان ما أحرزه بفضل العدالة الاجتماعية ضمان ما أحرزه بفضل العدالة الادارية أو عدالة القطاع الخاص ضمان كل ذلك في العدالة القضائية.

وتكريماً للقضاء وابرازاً للثقة التي نضعها في القضاة أبينا إلا أن نعين لينوب عنا شخصياً وعن المغرب بكيفية عامة في تلك اللجنة الثلاثية التي عليها أن ترد الأمن والطمأنينة إلى بلد عربي مسلم قاسى وعانى من شر الحرب الأهلية الويلات أبينا إلا أن نعين بصفته رئيسا للمجلس الأعلى السيد أحمد باحنيني ليكون ممثلا لنا حتى نعطي بذلك لأشقائنا العرب مفهوماً ومدلولا وتفسيراً لما نوليه لتلك القضية من أهمية، إننا لم نعطها لدبلوماسي ولم نعطها لمحترف سياسي، بل أعطيناها أولا وقبل كل شيء لرجل يعرف القانون ويعرف تفسيره ويمكنه بمعرفته أن يميز الخبيث من الطيب ويفصل بين الصالح والطالح.

أما ما قاله وزير العدل من أننا تفضلنا أو تكرمنا فإننا نعتبر أن الدولة عليها أن ترعى الجميل وان المغرب عليه أن يكون بلداً غير عاق ويعترف بالجميل، لذلك كلما تخلف أحد أفراد الأسرة القضائية كلما تخلف وتوفي وخلف وراءه أسرة كبيرة أو صغيرة سألنا وزيرنا في العدل: هل خلف شيئاً؟ فإذا أجاب انه تعاطى مهنة القضاء ولم يترك شيئاً لأولاده أمرنا إذ ذاك أن يخرج له من ميزانية الدولة قدر من المال يعيش به أولاده وأسرته، وبذلك يمكننا أن نقول لجميع الموظفين والمسؤولين أعطوا لهذا البلد حقه فسوف يعطيكم حقكم، وأحسن حق يمكنه



أن يعطيه لكم أيها الموظفون هو أن يعطيكم حقكم في فلذات أكبادكم، في أولادكم أن يعطيكم الطمانينة فيما بعد موتكم أن يجعلكم تقومون بواجبكم ولا تخافون في الله لومة لائم قريباً كان أو بعيداً، شقيقاً كان أو غريباً.

إننا اطلعنا على الملف وعلى جدول الأعمال لهذه الدورة وقد عهدنا إلى وزيرنا في العدل بأن ينوب عنا لرئاسة جلسات التداول والتدارس وان يرد علينا الجواب وان يعود إلينا برغباتكم حتى يمكننا أن ندرسها وحتى يمكننا أن نعطيها إذا ذاك بعد الدرس والتمحيص شكلها النهائي في شكل مراسيم ملكية أو قرارات إدارية تجعل من اجتماعاتكم هذه اجتماعات غير عقيمة، اجتماعات ايجابية تخدم القضاء والقضاة وبالتالي تكون أساساً متيناً لذلك الهيكل لذلك الهرم هرم العدالات كما تسلسلت وكما اعتقد أنها تتسلسل في حياة الشعب المغربي.

أعانكم الله وأعاننا معكم ووفقنا جميعاً إلى ما فيه خير العباد.

**ألقي بالرباط**

الخميس 1 رجب 1387 — 5 أكتوبر 1967